A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/47/PV.72
25 January 1993

ARABIC

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد غانيف (بلغاريا)

- الانسحاب التام للقوات المسلحة الاجنبية من اراضي دول البلطيق : [١٣٩] مشروع القرار

- تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٨] (يتبع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) تقرير الامين العام

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-62008 ٧٤٠٠ن(٩٣)

(ج) مشاريع القرارات

(د) تقرير اللجنة الخامسة

- تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الرابعة [١٨] (يتبع)

- مسائل الموظفين : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الأول) [١١٢]

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٣٩ من جدول الاعمال

الانسحاب التام للقوات المسلحة الاجنبية من أراضي دول البلطيق : مشروع القرار (A/47/L.19)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الان إلى بيان من رئيس وزراء جمهورية لاتفيا ، سعادة السيد ايفارز غودمانيز ، يقدم فيه مشروع القرار A/47/L.19 .

اصطُحب السيد ايفارز غودمانيز ، رئيس وزراء جمهورية لاتفيا ، إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان لرئيس وزراء جمهورية لاتفيا .

السيد غودمانيز (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض نيابة عن استونيا وليتوانيا وبلدي ، لاتفيا ، مشروع القرار المقدم في إطار البند ١٣٩ من جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، المعنون "الانسحاب التام للقوات المسلحة الاجنبية من أراضي دول البلطيق" .

إن مشروع القرار ، وهو أول مشروع قرار تقدمه دول البلطيق إلى الجمعية العامة ، يتناول أهم مسألة تواجهها دول البلطيق الان ، وأكثرها إلحاحا - استمرار الوجود غير الشرعي للقوات المسلحة للاتحاد السوفياتي السابق على أراضي استونيا ولاتفيا وليتوانيا .

منذ ربيع عام ١٩٩٠ ، والاستعادة الكاملة للسيادة والاستقلال هي الهدف الرئيسي لاستونيا ولاتفيا وليتوانيا . إن وجود قوات عسكرية أجنبية على أراضي دول البلطيق دون موافقتها يتنافى وسيادتها واستقلالها . إن الانسحاب الكامل لهذه القوات العسكرية الاجنبية جوهري لسيادة واستقلال استونيا ولاتفيا وليتوانيا .

في غضون هذا القرن تعرضت دول البلطيق لهجمات متكررة على سيادتها من جانب جيرانها الاكبر . إن حجم دول البلطيق وجغرافيتها يحددان حقيقة أنها غير قادرة على

الوقوف بوجه دولة عظمى عسكريا . لذلك ، لكي تحافظ دول البلطيق على أمنها القومي ، لابد لها من الاعتماد على ضمانات أمن متعددة الاطراف وعلى أمل أن يحترم جيرانها في علاقاتهم الدولية مبادئ ميثاق الامم المتحدة .

بالإضافة إلى الخطر الذي يتهدد الامن القومي المتأصل في وجود قوات عسكرية أجنبية على أراضينا ، فإن وجود هذه القوات يخلق مشاكل أخرى . وأهم هذه المشاكل أن وجودها يتسبب في توتر العلاقات بين مختلف الفئات الإثنية في دول البلطيق . ووجود القوات العسكرية الاجنبية يولد الشك ولا يشجع الاستثمار الاجنبي في البلدان الثلاثة . في نفس الوقت ، فإن الموارد التي تتحكم فيها هذه القوات غير متاحة لشعب دول البلطيق . فضلا عن ذلك ، لا يمكن تقدير الضرر الذي ألحقته القوات العسكرية الاجنبية بالبيئة تقديرا تاما ، كما لا يمكن البدء في إجراءات لإصلاح الضرر نظرا لعدم إمكانية الوصول إلى القواعد الملوثة .

إن موقف استونيا ولاتفيا وليتوانيا هو أن وجود قوات عسكرية أجنبية على أراضيها مسألة لا تمس سيادتها واستقلالها فحسب ، بل أيضا السلم والامن الدوليين . وقد أبلغت دول البلطيق مرارا وتكرارا مجلس الامن ، وكذلك جميع أعضاء الامم المتحدة بشواغلها . وتتيح الحالات في أجزاء أخرى من الاتحاد السوفياتي السابق - في مولدوفا على سبيل المثال - دروسا عن الخطر المحتمل الذي يتهدد دول البلطيق . إن انهيار السلم والامن في منطقة البلطيق لن يضر بأستونيا ولاتفيا وليتوانيا فقط ، ولكن بأجزاء أخرى من أوروبا أيضا .

إن كميات الاسلحة والذخيرة الضخمة المكدسة في دول البلطيق تشكل خطرا أيضا ، لان حكومات استونيا ولاتفيا وليتوانيا لا تتحكم ولا تشرف على هذه الاسلحة . فضلا عن ذلك ، فإن استونيا ولاتفيا وليتوانيا لا تستطيع رصد نقل الاسلحة في أراضيها لانها لا تستطيع الوصول إلى القواعد التي تسيطر عليها قوات عسكرية أجنبية .

إن استونيا ولاتفيا وليتوانيا تصر على الانسحاب التام للقوات المسلحة الاجنبية من أراضيها بغية تصحيح انتهاك للقانون الدولي . لقد رابطت القوات المسلحة

للاتحاد السوفياتي السابق في دول البلطيق لأول مرة نتيجة لتوقيع المعاهدة النازية السوفياتية في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٣٩ . وبموجب أحكام بروتوكول سرّي ملحق بالمعاهدة ، وضعت دول البلطيق تحت نفوذ الاتحاد السوفياتي ، وضمها الاتحاد السوفياتي إليه فيما بعد . وابتداء من ربيع عام ١٩٩٠ ، اتخذت استونيا ولاتفيا وليتوانيا خطوات لاستعادة سيادتها واستقلالها ، وبالتالي ، عكست بعض نتائج تلك الاجراءات غير الشرعية . إن الانسحاب التام للقوات العسكرية للاتحاد السوفياتي السابق من دول البلطيق سيؤكد بالعمل اعتراف الاتحاد الروسي باستقلال وسيادة استونيا ولاتفيا وليتوانيا .

اليوم يرابط في أراضي دول البلطيق زهاء ٠٠٠ ١٠٠ جندي من القوات العسكرية للاتحاد السوفياتي السابق . وتتحرك القوات العسكرية هذه داخل أراضي استونيا ولاتفيا وليتوانيا وفيما بينها دون إذن من حكومات البلطيق ، بل حتى دون علم مسبق منها . وانتهاكا لاتفاقات سابقة يجري ، سرا وعلانية ، إرسال مجندين جدد إلى دول البلطيق ليحلوا محل الجنود المغادرين . وتقوم الطائرات العسكرية بطلعات جوية غير مأذون بها في أجواء البلطيق ، معرضة الطيران المدني للخطر ، ولا تزال تُجرى تدريبات على القصف بالذخيرة الحية .

إن طائرات نقل البضائع تدخل وتخرج في أراضي دول البلطيق دون علم أو إذن من حكومات تلك الدول . والموانئ التي كانت ذات يوم تعج بالتجارة النشطة تستخدم الآن من جانب القوات البحرية العسكرية الأجنبية . والسفن التي تعمل من هذه القواعد البحرية لا تخضع لسيطرة الحكومة المحلية ، بل إنها نقلت في بعض الأحيان إلى بلدان ثالثة . وفي لاتفيا تستخدم محطة الرصد في فنتسبيلز للتجسس على بلدان ثالثة . والمفاعلات النووية التي تسيطر عليها القوات العسكرية الأجنبية في استونيا لا يسمح بالوصول إليها لا لحكومة استونيا ولا للمفتشين الدوليين .

إن استونيا ولاتفيا وليتوانيا تدرك مسؤوليتها عن إيجاد حلول سلمية للمشكلة التي يفرضها الوجود المستمر للقوات العسكرية الأجنبية . وبعد تفسخ الاتحاد السوفياتي ، سعت استونيا ولاتفيا وليتوانيا إلى إزالة القوات العسكرية الأجنبية عن طريق المفاوضات الثنائية مع الاتحاد الروسي الذي تولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ السلطة على القوات العسكرية للاتحاد السوفياتي السابق الموجودة في دول البلطيق .

وبالإضافة إلى المفاوضات الثنائية ، حاولت دول البلطيق أن تحل هذه المشكلة على المستوى الإقليمي وبصفة خاصة عن طريق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وفي اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي انعقد في هلسنكي يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ اعتمدت الدول المشاركة ، بما في ذلك دول البلطيق الثلاث والاتحاد الروسي "وثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢ - تحديات التغيير" وفي الفقرة ١٥ من هذه الوثيقة يعرب مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا :

"تأييده للجهود التي تبذلها الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للتوصل ، بأسلوب سلمي وعن طريق المفاوضات إلى إزالة المشاكل المتخلفة عن الماضي ، مثل مشكلة مرابطة قوات مسلحة أجنبية في أقاليم دول البلطيق دون توفر الموافقة اللازمة على ذلك من تلك البلدان" . (A/47/361 ، الفقرة ١٥)

وتواصل الفقرة ١٥

"لذا فإننا تمشيا مع المبادئ الاساسية للقانون الدولي ومنعا لنشوب أي نزاع محتمل ، ندعو الدول المشاركة المعنية إلى أن تعمد ، دون إبطاء ، إلى إبرام اتفاقات ثنائية ملائمة ، شاملة لجداول زمنية ، لتحقيق الانسحاب المبكر والمنظم والتام لتلك القوات الأجنبية من أقاليم دول البلطيق" . (المرجع نفسه)

إن الاتفاقات التي وقعها وزيرا الدفاع في ليتوانيا والاتحاد الروسي ، بعد اعتماد وثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢ ، كانت مشجعة . هذه الاتفاقات تنص على أن القوات العسكرية التابعة للاتحاد السوفياتي السابق والمرابطة في ليتوانيا لتنسحب بالكامل بحلول ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ . وترحب دول البلطيق بهذه الاتفاقات وتأمل أن تنفذ بالكامل هذه التعهدات الملزمة .

وتجدر الإشارة إلى أنه في المفاوضات بين استونيا والاتحاد الروسي ، وبين لاتفيا والاتحاد الروسي أمكن على نحو مؤقت حسم عدد من القضايا . ولسوء الطالع لم يتسن الاتفاق على قضايا رئيسية أخرى مثل التاريخ النهائي للانسحاب الكامل والجدول الزمني وطريقة الانسحاب ورغبة الاتحاد الروسي في أن يبقي على قواعد "استراتيجية" في دول البلطيق .

ومن المؤسف أن الاتفاق الذي أمكن التوصل إليه في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في تموز/يوليه ١٩٩٢ والاتفاقات الروسية الليتوانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أصبحت مؤخرا محل تشكيك بعد أن أصدر رئيس الاتحاد الروسي مرسوما أوقف بموجبه سحب القوات العسكرية من دول البلطيق . إن هذا المرسوم الذي صدر بعد يوم واحد من توقيع الاتفاق الاقتصادي بين الاتحاد الروسي وليتوانيا ، جعل تنفيذ الاتفاقات بين الاتحاد الروسي ودول البلطيق مشروطا بأن تقدم دول البلطيق ضمانات اجتماعية للقوات العسكرية الأجنبية . ومما يثير الانزعاج على نحو مماثل الأحكام الواردة في المرسوم التي تربط التزام الاتحاد الروسي بالانسحاب الكامل لقواته العسكرية من دول البلطيق بحل قضايا أخرى . وتأمل دول البلطيق أن يحترم الاتحاد الروسي ، باعتباره دولة

مشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الاتفاقات التي أمكن التوصل إليها في هلسنكي .

إن استونيا ولاتفيا وليتوانيا بتقديمها مشروع القرار إلى الجمعية العامة ، تسعى إلى البناء على أرضية مشتركة أمكن التوصل إليها في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، كما يرد في وثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢ . والواقع أن الفقرة ١٥ أعيد وضعها في فقرات المنطوق في مشروع القرار وتتوقع دول البلطيق باعتماد مشروع القرار ، أن يرقى الالتزام الذي توصل إليه مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا من المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي .

وبالإضافة إلى ذلك تأمل دول البلطيق في إقامة صلة رسمية بين الجهود الإقليمية والجهود العالمية من أجل إزالة القوات العسكرية الاجنبية .

إن الوثيقة الختامية تذكر ، ومشروع القرار ينص على أن :

"مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا هو ترتيب إقليمي بالمعنى المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة ، وهو يوفر بذلك صلة هامة بين الامن الاوروبي والامن العالمي" . (A/47/L.19 ، الفقرة الحادية عشرة من الديباجة)

وفي الوقت الذي تعزز فيه دول البلطيق هذه الصلة في نص مشروع القرار ، فإنها لا تتوقع أن تضطلع الامم المتحدة بدور أساسي في الجهد الذي يرمي إلى إزالة القوات العسكرية الاجنبية من أراضيها ، وبالاحرى فإنها تتصور أن دور الامم المتحدة سيكون دورا مكملا للدور الذي اضطلع به مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ونحن نتوقع أن يبقى دور المنظمات الإقليمية والامم المتحدة ، دورا مساعدا في المفاوضات الثنائية ، وستواصل استونيا ولاتفيا وليتوانيا التفاوض بحسن نية مع الاتحاد الروسي .

إن دول البلطيق عندما تلجأ إلى الامم المتحدة ، فهي تقصد أساسا أن يعزز مشروع القرار تنفيذ الدبلوماسية الوقائية في حالة يتعرض فيها السلم والامن للخطر ، إذا لم يوجد حل في حينه . وفيما يتعلق بتقرير الامين العام "خطة للسلام" فإننا نأمل

انه بمشاركة الامم المتحدة ، سيتم وضع تدبير للشفافية في العلاقات بين دول البلطيق والاتحاد الروسي وبصفة خاصة في المفاوضات الثنائية بشأن الانسحاب الكامل للقوات العسكرية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي سابقا من أراضي دول البلطيق .

إن دول البلطيق تسعى على نحو دائم ، إلى تعزيز الشفافية في هذه العملية . ولقد قدمت إلى الدول الاعضاء ، المعلومات الخاصة بالقوات العسكرية الاجنبية بما في ذلك البيانات التي اعتمدها مجلس البلطيق . وتأمل دول البلطيق ، بتقديم مشروع القرار ، أن تعمل الجمعية العامة على تعزيز الشفافية في عملية المفاوضات وتطلب إلى الامين العام بصفة خاصة أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

ولتعطيل الانسحاب من دول البلطيق ، تساق في كثير من الاحيان حجة نقص المساكن في الاتحاد الروسي لإسكان القوات العسكرية السوفياتية العائدة . ودول البلطيق تنكر صحة هذا الزعم . لقد عرضت استونيا ولاتفيا وليتوانيا المساعدة مرارا في تشييد المساكن في الاتحاد الروسي . وهناك مقترحات من جانب دول أخرى لتشييد المساكن في الاتحاد الروسي . بيد أن الاتحاد الروسي لم يستجب بصفة عامة لشتى مقترحات المساعدة في تشييد المساكن ، وذلك باستثناء الشركة التجارية الليتوانية التي تشارك في تشييد المساكن في كالينينغراد .

وهنا يجدر تكرار بيان قادة مجموعة الـ ٧ في ميونخ في ٧ تموز/يوليه من أن أي دولة ، رغم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها ،

"لا ينبغي السماح لها بتعطيل تطبيق مبدأ القانون الدولي القائل بأنه لا يجوز وضع قوات عسكرية على إقليم دولة أخرى بغير موافقتها" .

إن استونيا ولاتفيا وليتوانيا تلتمس ضمانين : أولا احترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ؛ وثانيا ، القضاء على الخطر على السلم والامن الدولي من أراضيها . وفي هذا الصدد ، تنظر دول البلطيق مع القلق إلى البيان الرسمي الصادر عن وزير الدفاع في الاتحاد الروسي ، الجنرال بافل غراتشيف ، الذي يصف فيه جميع مناطق الاتحاد السوفياتي السابق بأنها "مجال اهتمام" روسي ، مع "الحق المصاحب" لذلك في التدخل عسكريا . وهذا البيان مشابه لمذهب بريجنيف ونظريته السابقة التي استخدمت ذريعة للعدوان العسكري السوفياتي على دول أخرى .

إن استونيا ولاتفيا وليتوانيا تحترم احتراما كبيرا عملية التحول الديمقراطي الجارية حاليا في الاتحاد الروسي . واستونيا ولاتفيا وليتوانيا لا تريد لهذه العملية أن تتقوض . وهي تفهم وتقدر الجهود التي تنطوي عليها عملية التغلب على الصعاب التي لا مفر منها التي قد تصادف التحول الديمقراطي . وانسحاب القوات العسكرية الاجنبية من شأنه أن يبعث إشارة قوية بأن هناك التزاما بالديمقراطية والتخلي عن السياسات الامبريالية التي استمرت في منطقتنا طويلا .

ويسرني أن أقول نيابة عن استونيا وليتوانيا وبلدي لاتفيا أن جميع الوفود المهتمة وافقت على نص مشروع القرار ، وأن بالإمكان اعتماده دون تصويت . وأود أن أعبر عن شكري الخالص ، نيابة عن استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، للتأييد لمشروع القرار الذي لمسناه من الدول الاعضاء .

إن شعوب استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، سكان شواطئ بحر البلطيق منذ الازل ، يرغبون في مواصلة تطوير مجتمعات حرة مستقلة وديمقراطية . ودول البلطيق وقد استعادت استقلالها تود أيضا أن تسهم في تنمية علاقات دولية سلمية ، كسابق عهدها عندما كانت أعضاء في عصبة الامم . واستونيا ولاتفيا وليتوانيا ، الدول الصغيرة ، تأمل في أن يحترم جارها الاكبر رغباتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء لاتفيا على البيان الذي أدلى به توا .

اصطُحب السيد ايفارز غودمانيز ، رئيس وزراء جمهورية لاتفيا ، من المنصة .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتكلم نيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بشأن بند "الانسحاب التام للقوات العسكرية الاجنبية من أراضي دول البلطيق" .

ونشاطر قلق استونيا ولاتفيا وليتوانيا إزاء استمرار تواجد قوات الاتحاد السوفياتي السابق على أراضيها . ونود أن نساعد تلك الدول ، وقد استعادت الآن حريتها ، على تدعيم سيادتها واستقلالها وتكوين ديمقراطيات فعالة حرة باقتصادات سوقية مزدهرة ، وإقامة علاقات مستقرة ومنسجمة مع جيرانها . وانسحاب قوات الاتحاد السوفياتي السابق سيساعد هذه العمليات .

إن روسيا ينبغي أن تسحب قواتها . وفي هذا لا يمكن أن يكون هناك جدال . وينبغي أن تمتثل بالتزامها بسحب هذه القوات في وقت مبكر وبالكامل وبشكل منظم وفقا لما ورد في "وثيقة هلسنكي ١٩٩٢ - تحديات التغيير" الصادرة عن مؤتمر الامن

والتعاون في أوروبا . وإن إشارة الرئيس يلتسن مرة أخرى لهذا الالتزام في رسالته الحديثة للأمين العام تعد إعلان نوايا مستحبا .

إننا نرحب بالتقدم المحرز فعلا . إن روسيا سحبت فعلا عددا كبيرا من قواتها . وقد شجعنا الاتفاق الروسي بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر مع ليتوانيا بشأن الجدول الزمني لانسحاب جميع القوات من ذلك البلد في موعد أقصاه ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ . ونحث روسيا على الامتثال لهذا الاتفاق وتنفيذ اتفاقات مماثلة مع استونيا ولاتفيا دون ربط ذلك بمسائل أخرى .

بيد أن القرار الذي صدر مؤخرا بوقف انسحاب القوات مؤقتا أثار قلقنا . إن ذلك القرار أحيا شكوك دول البلطيق في نوايا روسيا . إننا نفهم شواغل روسيا إزاء الصعوبات العملية التي تواجهها في تدبير انسحاب قواتها . لكن هذه الشواغل ينبغي ألا تعرقل مبدأ القانون الدولي بأن تواجد قوات أجنبية على أراضي دولة ذات سيادة يتطلب موافقة تلك الدولة .

والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ستؤيد القرار الذي طرحته دول البلطيق تحت هذا البند من جدول الأعمال . ونأمل أن يشجع هذا القرار جميع الأطراف على مواصلة المحادثات بشأن عمليات سحب القوات بأسلوب إيجابي بنّاء غير قائم على المواجهة حتى يتسنى التوصل بسعة إلى اتفاق نهائي .

السيد ساربانيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن قيام الاتحاد السوفياتي السابق بضم ليتوانيا ولاتفيا واستونيا بالقوة كان أحد أشد الأعمال مدعاة للحزن في تاريخه . وإن ضم دول البلطيق الذي لم تعترف به حكومتي قط كان نذيرا بالحرب الباردة . وكان من المناسب أن تتصادف نهاية الحرب الباردة مع اعتراف الاتحاد السوفياتي وروسيا باستقلال بلدان البلطيق وسيادتها .

والولايات المتحدة ترحب بمشروع القرار المطروح علينا ، الذي نفهم أنه مقبول لحكومات البلطيق وللحكومة الروسية وسنؤيده . وهو يمثل بالنسبة لروسيا وبلدان

البلطيق خطوة هامة جديدة . وترى حكومتي أن استمرار وجود القوات الاجنبية في أراضي بلدان البلطيق دون إذن منها أمر لا يتفق مع كيانات بلدان البلطيق ، باعتبارها أعضاء في المجتمع الدولي تتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال . إننا نرحب بإدراك الحكومة الروسية وحكومات البلطيق لتلك الحقيقة ، مع استمرار الحكومة الروسية في سحب قواتها والمضي باتفاق سحب القوات مع ليتوانيا نحو خاتمة ناجحة .

ويحدونا الأمل في أن يتم في القريب العاجل إبرام اتفاقات مماثلة مع استونيا ولاتفيا لوضع جداول زمنية للانسحاب في أقرب وقت ممكن . وإذ نعرب عن ذلك الأمل ، فإننا نود أن نوضح رأينا الذي مفاده أن انسحاب القوات الروسية من دول البلطيق يزيد بدلا من أن ينقص من أمن روسيا ، لأنه يؤكد موقف روسيا كعضو محترم في المجتمع الديمقراطي .

إننا نقدّر المسائل التاريخية التي تعقّد العلاقات بين روسيا وبلدان البلطيق ، بما في ذلك حقوق الأقليات الروسية وغيرها من الأقليات الإثنية في تلك البلدان . ونرحب بمشروع القرار هذا باعتباره دليلا إيجابيا على أنه يمكن لبلدان البلطيق وروسيا الاتفاق على المسائل المعلقة على أساس من التفاهم المتبادل والجاد وبما يتمشى مع ميثاق هذه المنظمة ومع وثيقة هلسنكي الختامية .

السيد إردوي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أتكلم الآن بشأن بند جدول الأعمال المطروح أمامنا اليوم باسم بلد استطاع ، بفضل التحويلات التاريخية التي وقعت في العالم وفي أوروبا الشرقية ، أن يستعيد سيادته الكاملة وحريته التامة في العمل ، وقد اتخذ الطريق الصعب للتحول السلمي صوب حكم القانون والديمقراطية البرلمانية . وكما يدرك الأعضاء ، فقد كانت هناك قوات عسكرية أجنبية ترابط في هنغاريا لعقود عديدة . ونتيجة للمفاوضات التي بدأت في أواخر عقد الثمانينات ، غادر آخر جندي أجنبي أرض هنغاريا يوم ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وقد تم ذلك الانسحاب بكرامة وتيقن لدى الجانبين بأن العلاقات الثنائية بين هنغاريا وجارتها الكبيرة في الشرق قد تخلصت بذلك من عبء كان يمثل عقبة كأداء تعرقل التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين . وقد أصبحت المشاكل المالية والبيئية المتصلة بمرابطة هذه القوات العسكرية الأجنبية في هنغاريا موضوع مفاوضات جادة منذ ذلك الحين ، أسفرت عن التوصل مؤخرا إلى خاتمة سعيدة مقبولة للطرفين .

لقد أسهبت إلى حد ما في الكلام عن تجربتنا الخاصة في هذا الصدد ، أولا ، لكي أبين مشروعية الطلب بانسحاب القوات العسكرية الأجنبية المرابطة في أراضي بلدان

البلطيق دون موافقة تلك البلدان ؛ ثانيا ، لكي أبرز أهمية المفاوضات السياسية والسلمية كوسيلة لتحقيق ذلك الانسحاب ؛ وأخيرا ، لكي أشدد على الضرورة الحيوية لإبداء المرونة والسعي من جانب كل الأطراف المعنية من أجل إيجاد الطرائق المناسبة لتحقيق الانسحاب .

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم هو في واقع الأمر مِسْك الختام الذي تأخر إلى حد ما لما يسمى بميثاق عدم الاعتداء المبرم في أواخر عقد الثلاثينات بين دولتين مختلفتين ، وإن كانتا متماثلتين تماما في الاتسام بالشمولية ، وخصوصا بالنسبة لواحد من تلك البروتوكولات السرية التي انبنى عليها تقسيم أوروبا الوسطى من البلطيق إلى البحر الأسود إلى مناطق نفوذ . فحينذاك فقدت استونيا ولاتفيا وليتوانيا استقلالها ، وتم إدماجها في الاتحاد السوفياتي السابق بوسائل شبه ديمقراطية . إن الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي تلك الدول يضع نهاية حقيقية للوجود الامبريالي لبلد مجاور في تلك الأراضي .

وكما هو الحال بالنسبة لبلدي ، لا يمكن حقيقة أن يبدأ فصل جديد في العلاقات بين روسيا وبلدان البلطيق المجاورة لها إلا على أساس استعادة هذه البلدان لسيادتها الكاملة على أراضيها . وكما هو الحال أيضا بالنسبة لبلدي ، فإن الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من تلك البلدان الثلاثة سيكون ثمرة مفاوضات مكثفة ومضنية ، ينبغي أن تجري بحسن نية وفي جو يسوده التفاهم المتبادل والتسامح وحسن الجوار . وفي تلك العملية ، يصبح من الأمور الحتمية أن نواجه بعزم ثابت التركة المثقلة والمعقدة التي خلفها الماضي للبلدان المعنية . ولابد من التسليم بمشروعية المطالبات بأن يرحل الجنود الأجانب من بلدان البلطيق الثلاثة أخيرا وبعد طول انتظار ، كما أنه من الأمور الحيوية أن نقدر بدقة مدى الخطورة والأبعاد الحقيقية للمشاكل والشواغل التي يحتمل أن يسببها مثل هذا الانسحاب لأحد الأطراف المعنية . لذلك ، ينبغي أن تسود الروح العملية على أية اعتبارات ذات طابع أيديولوجي في تلك المفاوضات .

إننا نشعر بالامتنان إذ رأينا الاتفاقات المبرمة فيما يتعلق بانسحاب القوات العسكرية الأجنبية من المنطقة ، وكذلك المحادثات الثنائية الجارية بهدف إكمال عمليات الانسحاب تلك . إننا واثقون بأن الأمم المتحدة ، وإننا واثقون بوجه أخص بأن آليات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا سيكون بوسعهما تقديم إسهامات قيّمة في الجهود المبذولة لهذه الغاية . ويسرنا غاية السرور أن نرى البلدان المعنية التي انضمت من جديد إلى صفوف مجتمع الدول الديمقراطية تعلن عن استعدادها لمواصلة الحوار السياسي بهدف توقيع اتفاقات تتصل بانسحاب تلك القوات . ونعتبر الاستعداد الذي أبداه قادة الاتحاد الروسي لسحب قواتهم من أراضي استونيا ولاتفيا وليتوانيا مؤشرا على العصر الجديد الذي نعيش فيه وعلى التغير بعيد الأثر في موقف روسيا تجاه جيرانها من الناحية الجغرافية - السياسية . وبالرغم من هذا ، فإن التوصل إلى حل دائم ومستقر للمشاكل التي تشغل بال بلدان تلك المنطقة ، بما في ذلك مشكلة انسحاب القوات العسكرية الأجنبية ، لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس إرادة مشتركة والتزام ثابت بالقيم الديمقراطية من جانب الأطراف المعنية .

إننا نشيد بكل الذين شاركوا بنشاط في المشاورات التي جرت بشأن مشروع القرار المقدم من بلدان البلطيق الثلاثة ، ويسرنا أن مشروع القرار هذا على وشك أن يعتمد دون تصويت .

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يدعو الاتحاد الروسي إلى تطوير علاقات حسن جوار كاملة مع لاتفيا وليتوانيا واستونيا . وهو يبذل قصارى جهده لكفالة حل المشاكل القائمة في علاقاتنا وتعزيز تطوير هذه العلاقات بشكل مستمر لا رجعة فيه .

وكما يعلم الأعضاء ، فإن الاتحاد الروسي ما فتئ يتخذ باستمرار موقفا مؤيدا لتحقيق استقلال دول البلطيق . والواقع ، أن القيادة الروسية هي التي أوقفت في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ محاولة كانت ترمي إلى استخدام القوة لعكس اتجاه عملية حصول لاتفيا وليتوانيا واستونيا على استقلالها . وفي آب/أغسطس من نفس السنة ، بدأت روسيا عملية لتمكين دول البلطيق من الحصول على الاعتراف الدولي باستقلالها .

ونحن نظل صادقين في سياستنا لدعم التنمية المستقلة والديمقراطية لتلك الدول التي نعتبرها شريكات معنا في بناء أوروبا الجديدة .

إلا أن مما يؤسف له أن عددا من المشاكل الموروثة في العلاقات بين روسيا ودول البلطيق ما زالت قائمة ويتعين علينا أن نعمل على حلها بالجهود المشتركة ، متحلين بروح حسن الجوار والنوايا الطيبة ، وعلى أساس تفهم مصادر وجوهر المشاكل والصعوبات التي تواجهها دولنا في هذه الفترة المصيرية من الناحية التاريخية وإن كانت تعد في نفس الوقت فترة حاسمة بالنسبة لتنميتنا .

إحدى هذه المشاكل هي أنه توجد في أراضي لاتفيا وليتوانيا واستونيا قوات عسكرية سوفياتية سابقة لم ترسلها روسيا الديمقراطية الجديدة إلى هناك ، إلا أنها تجد نفسها مجبرة الآن على تولي السلطة القضائية على هذه القوات بصفتها الدولة التي خلفت الاتحاد السوفياتي .

ويكرر الرئيس يلتسن رئيس الاتحاد الروسي القول بأن بلدنا اتخذ قرارا واضحا لا غموض فيه بالسحب الكامل من أراضي دول البلطيق للقوات المسلحة التابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق التي تولى الاتحاد الروسي السلطة القضائية عليها . ونحن نحاول استكمال هذا الانسحاب في أقرب وقت تسمح به الاعتبارات التقنية ، على ضوء الحاجة إلى السحب المتزامن من أراضي الدول الأجنبية الأخرى للقوات السوفياتية التي تولت روسيا السلطة القضائية عليها .

ويكرر الاتحاد الروسي تأكيده لدول البلطيق وغيرها من الدول أنه ليست لديه أية خطط سرية من أي نوع للتباطؤ في سحب القوات الروسية من البلطيق أو لاستخدام هذه القضية في الضغط فيما يتعلق بالجوانب الأخرى للعلاقات الثنائية بين البلدين . وتؤكد ذلك سياستنا في المفاوضات الثنائية ، التي نركز فيها جهودنا على إيجاد حلول عملية يقبلها الطرفان دون إضفاء الصبغة السياسية على المشكلة ، الأمر الذي لن يساعد في رأينا قط في حلها ، بل إنه سيضر في واقع الأمر .

ونتيجة لهذه الجهود ، وافقت روسيا وليتوانيا ووقعتا بالفعل على جدول زمني لسحب القوات المسلحة التابعة للاتحاد الروسي من أراضي ليتوانيا ، مما يتيح استكمال سحب هذه القوات بحلول ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، كما وافقت الدولتان ووقعتا على وثيقتين أخريين تتصلان بنفس الموضوع . ويجب علينا الآن أن نتوصل إلى تفاهم بشأن الاتفاق بين الدولتين على تنظيم مسائل يتسع نطاقها تتعلق بسحب القوات .

وفي محاولة للتوفيق بين الاتحاد الروسي ودول البلطيق ، اقترح الطرف الروسي ترتيب سحب معجل للقوات الخاضعة للسلطة القضائية الروسية من لاتفيا واستونيا قبل انتهاء عام ١٩٩٤ ، على أن يكون مفهوما ، بطبيعة الحال ، أنه سيجري الاتفاق على

مسائل ضمان السحب المنتظم للقوات وأدائها الطبيعي أثناء فترة الانسحاب . ونقترح عقد اتفاقات ملائمة تنظم وتشمل ، بين جملة أمور ، مشاكل منح قواتنا المسلحة ، أثناء فترة الانسحاب ، مركزا قانونيا معينا ، وهو أمر ضروري لتأدية أنشطتها اليومية الطبيعية ولتوفير ضمانات عبور الشحنات العسكرية إلى روسيا ، وتوفير ضمانات للحماية القانونية والحقوق الفردية لأفراد القوات العسكرية وأفراد أسرهم ، وتوفير حلول للمسائل المادية والمالية تقبلها جميع الأطراف ، وأخيرا ، عدم السماح بالقيام بإجراءات من جانب واحد ولا باتخاذ تدابير تمييزية ضد أفراد القوات الروسية أثناء العمل على إبرام الاتفاقات العامة المتعلقة بالانسحاب .

ونحن مقتنعون أن لدينا ما يبرر إثارة هذه القضايا . وأود أن أذكّر بأنه في حالات دول أخرى في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ، عندما كانت تظهر مشاكل مماثلة لتلك التي ذكرتها ، كانت تحل على وجه السرعة بروح من التعاون وعلى أساس الحل الوسط .

والدليل على رغبتنا في حل مشكلة سحب القوات من دول البلطيق في أقرب وقت ممكن يتضح من شروع روسيا في الانسحاب ، حتى قبل التوصل إلى اتفاقات بينها وبين دول البلطيق الثلاث . ولكن للأسف ، تدل التجربة على أنه عندما تظل القضايا القانونية والمالية والقضايا المتعلقة بالملكية والنقل وغيرها من القضايا المتصلة بسحب القوات دون حل ، فمن المستحيل أن نضمن أن الانسحاب سيكون منظما . وتتأكد الحاجة إلى الانسحاب المنظم في إعلان قمة هلسنكي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وفي مشروع القرار الذي ننظر فيه الآن .

وقد اضطر الرئيس يلتسن رئيس الاتحاد الروسي ، في هذه الظروف ، إلى تعليق سحب القوات العسكرية من أراضي دول البلطيق تعليقا مؤقتا . وسيستأنف هذا السحب وينفذ وفقا لجدول زمني أقصر يمكن تنفيذه عمليا فور التوقيع مع لاتفيا وليتوانيا واستونيا على اتفاقات بين الدول بشأن طائفة كبيرة من المسائل المتعلقة بسحب القوات .

وكما قال رئيس الاتحاد الروسي في مؤتمره الصحفي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، يجب ألا يعتبر التعليق المؤقت لسحب القوات قرارا سياسيا بل تدبيرا يهيئ حماية اجتماعية للأفراد العسكريين المشتركين في الانسحاب . وقد أكد الرئيس أن سحب القوات الروسية من ليتوانيا سيستكمل وفقا للجدول الزمني الذي وقع عليه . واقترح رئيس الدولة الروسية أيضا على قادة لاتفيا وليتوانيا واستونيا أن يجتمعوا على مائدة المفاوضات بشأن مسألة سحب القوات الروسية من أراضي دول البلطيق .

وبالتالي ، يجب ألا يساور أي فرد الشك في استمرار جهود الاتحاد الروسي الرامية إلى التوصل إلى اتفاقات واقعية حول سحب القوات المسلحة الروسية من بلدان البلطيق .

وسحب القوات المسلحة الواقعة تحت السلطة القضائية الروسية من أراضي لاتفيا وليتوانيا واستونيا ليس المشكلة الوحيدة في إقامة علاقاتنا الجديدة مع هذه الدول . فلدينا مشاكل حادة في مجال العلاقات الاقتصادية نظرا لفسخ الروابط الصناعية والتجارية وللإصلاحات الهيكلية الجذرية في اقتصادات بلداننا . هذه المشاكل الجادة يجب أن تحل أيضا في أقرب وقت ممكن على أساس التعاون والتفاهم مع أخذ مصالح جميع الأطراف في الاعتبار .

وهناك مشكلة معقدة أخرى لها جذور تاريخية ، هي الإقامة الدائمة لعدد كبير من السكان المتكلمين بالروسية في أراضي دول البلطيق . ومما يؤسف له أن الحالة المتعلقة بحقوق السكان المتكلمين بالروسية في لاتفيا واستونيا تبعث على القلق الشديد ، لأننا نتكلم عن نحو مليوني نسمة ، وُلِد كثيرون منهم وعاشوا هناك طيلة حياتهم ، ورَبوا أولادهم وأحفادهم هناك ، وليس لهم وطن آخر . إلا أن حقوقهم في العمل والدراسة والسكن وما شابه ذلك تترك "معلقة" . إنهم جميعا قلقون قلقا عميقا نظرا للشكوك التي تحيط بحالتهم . بعضهم يخشى تطور الأمور إلى حد طرد من ينتمون إلى قوميات غير أصلية من هذه البلدان . ويخشى أنه لهذا الغرض بالتحديد يجري إعداد تشريع ذي صبغة تمييزية واضحة ، بل ويجري اعتماده بالفعل في بعض الأماكن . ويتعارض

هذا التشريع ومعايير حقوق الانسان المعترف بها دوليا بصفة عامة . وبالتالي ، فالمسألة الفعلية هي مسألة انتهاك جسيم لحقوق الانسان .

وفي هذه الظروف ، فإن البديل المعقول الوحيد في رأينا هو وضع ترتيبات للتعايش الكريم المنصف المسالم لجميع القوميات التي تقطن أراضي لاتفيا واستونيا ، مما يتطلب إلغاء التدابير التشريعية وشجب الأعمال التي تنتهك حقوق الجماعات العرقية الروسية . ويجب أن تحسم هذه المسألة بصفتها مسألة ملحة . وهذا هو السبب في تقديمها للأمم المتحدة من جانب رئيس الاتحاد الروسي باعتبارها بندا هاما ملحا . ولكن هذا ، بطبيعة الحال ، قضية منفصلة ستتناولها اللجنة الثالثة في الجمعية العامة في دورتها الحالية .

لقد عقدنا العزم على تسوية جميع المشاكل التي تنشأ في إطار العلاقات الجديدة بين روسيا ودول البلطيق بروح من التعاون وحسن الجوار وبطريقة مسؤولة وبنّاءة . وهذه هي الروح التي سادت المحادثات بين وفود لاتفيا وليتوانيا واستونيا ووفد الاتحاد الروسي حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.19 المعروض على الجمعية العامة لاعتماده بتوافق الآراء .

السيد هاكونسين (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن بلدان الشمال الاوروبي الخمسة - ايسلندا والسويد وفنلندا والنرويج ، والدانمرك .

إن بلدان الشمال الاوروبي ترحب بفرصة مناقشة الجمعية العامة للبند المدرج على جدول أعمالنا اليوم ، المعنون "الانسحاب التام للقوات المسلحة الاجنبية من أراضي دول البلطيق" .

إن انسحاب القوات الروسية مبكرا وبصورة منظمة وكاملة من دول البلطيق ، تنفيذا لوثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢ ، المعتمدة في قمة تموز/يوليه لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، يعد أمرا أساسيا لتعزيز استقلال دول البلطيق الذي استعادته من جديد ، ولتحقيق الاستقرار والامن في المنطقة بأكملها .

ونحن نرحب بأن عددا كبيرا من القوات قد غادر بالفعل دول البلطيق ، كما نرحب بالمفاوضات الجارية بين الاتحاد الروسي ودول البلطيق بشأن انسحاب القوات ، ونرحب ، بصفة خاصة ، بالاتفاق بين ليتوانيا وروسيا على جدول زمني لانسحاب القوات من هذا البلد في موعد أقصاه آب/أغسطس ١٩٩٣ . ومن الاهمية البالغة أن تعقد روسيا اتفاقات مقابلة مع استونيا ولاتفيا بأسرع ما يمكن . وقد أحاطت بلدان الشمال الاوروبي علما ، مع الارتياح ، بالرسالة الاخيرة الموجهة من الرئيس يلتسن إلى الامين العام والتي تفيد بأن روسيا ملتزمة بسحب قواتها من دول البلطيق وفقا للقانون الدولي ولرغبات هذه الدول .

بيد أننا نشعر بالقلق إزاء التصريحات التي تفيد بأن سحب القوات قد توقف بصورة مؤقتة . ونحن نعتبرها قضية مُسلماً بها أن انسحاب القوات سيستمر دون مزيد من الابطاء ، وفقاً لوثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢ . إن مطالبة بلدان البلطيق بانسحاب القوات أمر مشروع ولا يمكن الربط بينه وبين حل أي قضية سياسية أخرى .

إن بلدان الشمال الاوروبي تتفهم المشاكل العملية ، الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها روسيا فيما يتعلق بسحب القوات ، كما ندرك أن المساعدة الخارجية الرامية إلى التخفيف من حدة هذه الصعوبات يمكن أن تكون مفيدة . ومع ذلك ، لا يمكن اتخاذ هذه الصعوبات ذريعة لعدم سحب القوات .

وتؤيد بلدان الشمال الاوروبي مشروع قرار توافق الآراء الذي تقدمت به دول البلطيق في إطار هذا البند من جدول الاعمال ، بعد مشاورات ناجحة مع الاتحاد الروسي واعتماد هذا القرار سيؤكد الاهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على انسحاب هذه القوات عملا بمبدأ القانون الدولي الذي أرساه مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ضمن مبادئ أخرى ، بأن وجود قوات أجنبية في أراضي دولة ذات سيادة يتطلب موافقة هذه الدولة .

ونأمل أن يعطى مشروع القرار هذا دفعة جديدة للمفاوضات ، بما يؤدي إلى انسحاب هذه القوات مبكرا وبصورة منظمة وكاملة .

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن كندا واستراليا ونيوزيلندا . ويسعد بلداننا الثلاثة أن تؤيد مشروع قرار توافق الآراء بشأن انسحاب القوات الاجنبية من دول البلطيق . إن الحل السلمي لهذه القضية أمر أساسي للاستقرار في المنطقة ، وأمر هام أيضا للأمن الاوروبي . ونحن نؤمن بأن نص المشروع يوضح الاهمية التي نعلقها على هذه المسألة .

إن دول البلطيق ، بعد أن أرست استقلالها من جديد ، تعمل على تأكيد سيادتها . والوجود المستمر للقوات الاجنبية على أراضيها يشكل عقبة كأداء تعترض تحقيق هذا الهدف .

ونحن نؤيد تمام التأييد الاحكام الواردة في الوثيقة الختامية لقمة هلسنكي لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الصادرة في ٨ تموز/يوليه وفي بيان مجلس التعاون لشمال الاطلسي الصادر عن اجتماع ٤ تموز/يوليه ، والتي يعبر عنها هذا النص الذي يدعو إلى انسحاب القوات الاجنبية مبكرا وبصورة منظمة وكاملة من دول البلطيق .

ويرحب مشروع القرار بالاتفاقات الاخيرة بشأن الانسحاب التام للقوات العسكرية الاجنبية من ليتوانيا . وتعد هذه الاتفاقات خطوة إيجابية وإشارة إلى أن حل مشكلة الماضي هذه قد أصبح وشيكا . ونحن نحث كلا الطرفين على احترام الاحكام والجداول الزمنية المحددة في هذه الاتفاقات ، لان عدم احترامها سيشكل خطوة إلى الوراء .

وفيما يتعلق بالقوات الاجنبية في استونيا ولاتفيا ، نحث الاطراف المعنية على مواصلة مباحثاتها الثنائية ، والتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن انسحابها المنظم والكامل . ونحن نشاطر القلق المُعرَب عنه في مشروع القرار ، بشأن عدم التوصل حتى الآن إلى هذه الاتفاقات .

إننا نشعر بالقلق إزاء الإعلان في الآونة الاخيرة عن وقف سحب المزيد من القوات من دول البلطيق . وهذه الإجراءات الفردية تتعارض مع روح المفاوضات ، وتقوض صدق نوايا الاطراف المعنية في التوصل إلى حل دائم .

ونحن نؤمن أيضا باهمية تجنب إقحام قضايا ينبغي تناولها بصورة منفصلة ، في المحادثات المتعلقة بانسحاب القوات من دول البلطيق . فذلك من شأنه تعقيد قضية هي في الواقع قضية معقدة بالنسبة لكل الاطراف .

ونحن على وعي بالشواغل الخاصة بحقوق الانسان الاساسية ، وبخاصة ما يتعلق منها بالاقليات ، ونرحب باستعداد كل الاطراف لمتابعة السعي إلى الحلول عن طريق الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

ونحن نوافق تماما على تركيز مشروع القرار على استخدام الدبلوماسية الوقائية ، باعتبارها أكثر الوسائل استصوابا وفعالية ، للتخفيف من حدة التوتر ، قبل أن يؤدي إلى صراع .

ويقر مشروع القرار بأن لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا دورا مفيدا يؤديه في هذا الصدد . ونحن نؤيد استخدام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وآلياته للتصدي للشواغل ، والبحث عن حلول لها قبل أن تُعرِّض السلم للخطر .

إن حسم مشكلة انسحاب القوات الآن بصورة سلمية لن يسهم في زيادة الأمن والاستقرار في منطقة البلطيق فحسب ، بل إنه أيضا سيكون مثالا يُحتذى به في مناطق أخرى من العالم تواجه حالات مماثلة .

السيد بانتيرو (جمهورية مولدوفا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن بند جدول الأعمال المعنون "الانسحاب التام للقوات المسلحة الأجنبية من أراضي دول البلطيق" يسترعي انتباه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمسألة مُلحّة وبالغة الخطورة .

ونحن نتفهم تمام الفهم ونؤيد طلب استونيا ولاتفيا وليتوانيا . وفي هذا الصدد ، فإن موقفنا ينبع من شواغلنا ودوافعنا الخاصة . فجمهورية مولدوفا تواجه هي ذاتها مشكلة خطيرة مماثلة نشأت من ظروف سياسية وتاريخية مماثلة . فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق احتل بلدي وأدمجه فيه ، وفعل نفس الشيء بدول البلطيق في نفس الوقت ، وعلى نفس الأساس غير الشرعي - حلف ريبنتروب - مولوتوف السيء السمعة لعام ١٩٣٩ .

لقد طلبت دول البلطيق دعم الامم المتحدة استنادا الى جملة أمور منها التهديد الذي تمثله القوات العسكرية الاجنبية لاستقرارها الداخلي ولاستقرار المنطقة بأسرها .

والخبرة الحالية لبلدي توضح ، للاسف ، مدى فجاعة العواقب الناجمة عن وجود قوات الاحتلال هذه ؛ فهي توضح أن ارواحا عديدة يمكن أن تفقد ، وأنه كلما تأخر انسحاب تلك القوات زادت صعوبة الحالة . وخلال تصاعد الصراع الذي أثاره الانفصاليون هذا الصيف في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا ، تلقت سلطات "جمهورية عبر الدنيستر" المعلنة من جانب واحد دعما صريحا من الجيش الرابع عشر المرابط بشكل غير مشروع في مولدوفا . وانتهكت القيادة العسكرية لذلك الجيش الاجنبي الحياد الذي تعهدت باحترامه ، وأصدرت إنذارا نهائيا الى السلطات المولدوفية المشروعة ، واشتركت وحداتها في قتال مباشر مع تلك السلطات .

وقبل وبعد قيام الجيش الرابع عشر بتلك الاعمال ، قُطعت تعهدات بالدخول في مفاوضات عاجلة واتخاذ تدابير ملموسة لانسحاب القوات الاجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا . وبدلا من ذلك ، تعاون الجيش الروسي الرابع عشر مع الحرس الوطني في الدنيستر على تحقيق السيطرة على الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا : أي على منطقة عبر الدنيستر . وتلك القوات المسلحة تسليحا جيدا تفوق عدد قوات الدفاع المولدوفية .

وكما أوضح وزير خارجية بلدي في المناقشة العامة في الجمعية العامة ، فإن وجود قوات عسكرية أجنبية يؤدي الى اضطراب الحالة في أراضي عبر الدنيستر . والمزاعم التي تقول إن الجيش الرابع عشر سيكون ضامنا للسلم تتناقض تناقضا صارخا مع الواقع . فذلك الجيش هو جيش احتلال ومصدر دائم للتوتر والصراع .

إننا نتفهم الاسباب التي تجعل دول البلطيق غير راضية تماما عن أحكام مشروع القرار المعروض علينا . ونحن نؤيد رأيها القائل بأن مشروع القرار كان يمكن أن يكون أكثر تحديدا من حيث تركيزه على الحاح المسألة وإصراره على وجود الالتزام غير التزام غير مشروط بسحب القوات الاجنبية دون تأخير . غير أن الظروف السائدة والرغبة

في التوصل الى توافق في الآراء قد أفضتا الى نص توفيقي . ونحن بدورنا قد انضممنا الى توافق الآراء ، بدافع من تلك الرغبة التوفيقية .. ونأمل أن ترجح كفة العنصر الجوهري في مشروع القرار - المتمثل في جوانبه الدينامية - وأن يسود حسن النية ويتوافر استعداد لتنفيذه .

ونأمل أن يتسنى في الغد القريب ، ودون إبطاء أو شروط مسبقة ، عقد وتنفيذ الاتفاقات اللازمة ، بما في ذلك الجداول الزمنية ، من أجل تحقيق الانسحاب المبكر والمنظم والكامل للقوات العسكرية الاجنبية . فمن شأن هذا التطور أن يبعث على الارتياح البالغ ، لانه سيترك أثرا ايجابيا لا على دول البلطيق وحدها وإنما على بلدي أيضا .

وأود في هذا السياق أن اعيد الى الاذهان النداءات المتكررة التي وجهتها جمهورية مولدوفا الى الامم المتحدة ، التماسا للمساعدة على تحقيق انسحاب القوات العسكرية الاجنبية من أرضنا . وقد طلبت الرسالتان المؤرختان في ٢ و في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ والموجهتان الى الامين العام من وزير خارجية جمهورية مولدوفا ، حضور مراقبين عن الامم المتحدة في المفاوضات المولدوفية - الروسية بشأن انسحاب الجيش الرابع عشر ، وبإيفاد بعثة تابعة للامم المتحدة لتقييم حالة حقوق الانسان في منطقة عبر الدنيستر من جمهورية مولدوفا . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لاؤكد مرة أخرى على هذين الطلبين اللذين نعتبرهما دليلا على انفتاحنا وعلى التزامنا بمُثل السلم والاستقرار والسلامة الاقليمية واحترام حقوق الانسان ، وجميع المُثل العليا التي تنادي بها هذه المنظمة .

ونحن نعتبر هذه المناقشة واعتماد مشروع القرار مكونين هامين من مكونات الدبلوماسية الوقائية ، على نحو ما ورد في تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" . ونحن ننظر الى قيمة مشروع القرار وأهميته لا بالنسبة لدول البلطيق وحدها ، وإنما أيضا - ومن منظور أوسع نطاقا - بوصفه سابقة ذات صلة فيما يتعلق

بحالات مماثلة تواجه الدول الأخرى حديثة الاستقلال . والمطالبة بانسحاب القوات الأجنبية ليس عملا مستغربا ، بل إنه مطلب مشروع يتفق اتفاقا كاملا مع المعايير الدولية للسلوك المتحضر التي نعلن جميعا احترامنا لها .

السيد تاتنباتش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تضامننا مع جمهورية لاوس الشقيقة ، حكومة وشعبا ، فيما يتعلق بوفاة الرئيس كايسون بومفيهان . كما أقدم تعازينا الى أسرة الفقيد .

على الرغم من أن كوستاريكا بعيدة جغرافيا عن بلدان البلطيق ولا تربطها بها صلات تاريخية أو اقتصادية ، فإنها قد انشغلت دوما بمصيرها لأننا نشاطرها التمسك بمُثل الحرية والسيادة والاستقلال التي تشكل صلات أقوى من أي صلات أخرى .

واليوم نؤيد مرة أخرى تلك البلدان الشقيقة . ونحن نفعل ذلك لأننا نتعاطف تعاطفا كامة مع طلبها الخاص بالانسحاب الكامل لجميع القوات العسكرية الاجنبية المرابطة في استونيا ولاتفيا وليتوانيا دون موافقة حكومات تلك الدول .

ونحن نعتبر وجود تلك القوات غير مقبول ، حتى وإن لم تكن قوات احتلال ، وحتى وإن تصرفت على نحو سليم . فوجود القوات الأجنبية يؤثر على سيادة الدولة التي ترابط فيها وعلى أمنها أيضا وقبول هذه القوات أشبه بالسماح لزائر بأن يأتي بأسلحته الى ديارنا ؛ وهذا أمر قمين بأن يشكل انتهاكا لكرامتنا الشخصية . وفي حالة بلدان البلطيق ، يتعارض وجود قوات أجنبية فيها دون إذن منها مع كرامتها الوطنية .

واسمحوا لي أن أوضح أن أحد أحكام الدستور في بلدنا الصغير كوستاريكا ، وهو بلد غير مسلح ولا يحتفظ بجيش ، يشترط صدور إذن من البرلمان لقبول أي وحدات عسكرية أجنبية ، حتى في حالة قيام طائرة عسكرية أجنبية بالتحليق فوق أراضينا الوطنية . وحكومة كوستاريكا لا تستطيع بمفردها منح هذا الإذن ؛ فهذا أمر يرجع الى البرلمان وحده . ومن هنا فإننا نُفهِّم بلدان البلطيق : أن القوات العسكرية الأجنبية الموجودة في أراضيها تشكل إهانة ، ويجب سحبها دون إبطاء .

ومع هذا فإن هذه الكلمات ينبغي ألا تؤخذ على أنها انتقاد للاتحاد الروسي . إن منجزات تلك الدولة والأمة في الأوقات الأخيرة تستحق تقديرنا وامتناننا العميقين . لقد عطلت آلة مجزرة ذرية عالمية محتملة ؛ وأحدثت تغييرات ديمقراطية عميقة في الداخل ، وعززتها في المنطقة ؛ وأتاحت لامبراطوريتها الماضية أن تتفكك الى مجموعة من الدول المستقلة الجديدة التي يمكنها أن تتطلع الى المستقبل بثقة وتفاؤل ؛ وهذا كله يجعلنا نعتقد أن الخطوة الأخيرة على الطريق الى التعميم التام للديمقراطية في اوروبا الشرقية ـ وهي عودة قوات الحملات ـ ستتخذ دون صعوبة . ولدينا ثقة تامة في حسن نية الاتحاد الروسي .

لقد توصل الاتحاد الروسي الى اتفاق مع ليتوانيا بشأن موعد الانسحاب التام لقواته . لكن ليس هذا هو الحال مع استونيا ولاتفيا ، حيث وعد بسحب القوات ولكن مع عدم وجود التزام بتاريخ معين ، كما قيل لنا اليوم . ونحن نأمل أن يحدد موعد في المستقبل لانسحاب القوات الاجنبية من هذين البلدين أيضا .

إن كوستاريكا تؤيد تأييدا تاما مشروع قرار توافق الآراء الوارد في الوثيقة A/47/L.19 ، الذي نفهم أنه يحظى بتأييد الدول المعنية ـ دول البلطيق والاتحاد الروسي . ونحن نهنىء تلك الدول على جهودها لحل هذه المسألة الهامة .

السيد شيريلا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن بند جدول الأعمال المعنون "الانسحاب التام للقوات المسلحة الأجنبية من أراضي دول البلطيق" يبرز أمرا هاما يتصل ، بصفة خاصة ، بالسلامة الاقليمية ، والتطور الحر والديمقراطي للدول المستقلة حديثا والمعترف بها من جانب المجتمع الدولي ، والتي قُبلت دولا اعضاء في الامم المتحدة بعد تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا . وبالفعل فإنه من الامور التي ترتكز ارتكازا قويا على المبدأ والتي تتسم بأهمية سياسية لكل الامم وكل الدول ، أن تمارس حقوقها المشروعة وسلطتها على أراضيها بالكامل . وإن وجود قوات عسكرية أجنبية على أراضي دولة دون موافقتها الصريحة يعد واحدا من أخطر العوامل التي تؤثر على استقلال وسيادة الدولة وعلى الاستقرار والامن الدوليين .

واليوم ، هذا هو الحال بالنسبة لدول مثل استونيا ولاتفيا وليتوانيا وجمهورية مولدوفا . في إطار مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، أثيرت هذه المسألة بالفعل وكانت موضع دراسة . ففي هلسنكي ، في يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، أعرب مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا عن تأييده لجهود الدول الاعضاء التي يهمها أن تحل ، بطريقة سلمية وعن طريق المفاوضات ، المشاكل المتخلفة عن الماضي ، مثل مرابطة قوات مسلحة أجنبية على أراضي دول البلطيق دون الموافقة المطلوبة من تلك البلدان . وبما يتمشى مع المبادئ الاساسية للقانون الدولي ، ولمنع نشوب أي صراع محتمل ، دعا المؤتمر الدول المشاركة المعنية الى أن تبرم ، دون تأخير ، اتفاقات ثنائية ملائمة وتتضمن جداول زمنية ، بشأن الانسحاب المبكر المنظم والكامل لتلك القوات الاجنبية .

ورومانيا ، باعتبارها بلدا أوروبيا من المنطقة المعنية ، تؤيد تأييدا تاما دول البلطيق في مبادرتها للحصول على مساعدة الامم المتحدة ودولها الاعضاء في هذا الامر الهام . ونحن ، في رومانيا ، لدينا كل ما يبرر تناول هذه المشكلة بمنتهى الجدية . فلا يمكننا أن نبقى غير مكترثين ونحن نشاهد جمهورية مولدوفا تواجه نفس المشكلة - بل وبشكل أكثر تفاقما . ففي حالة الصراع في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا . لا نزال نشهد كيف يمكن لقوات اجنبية تؤيد قوى انفصالية أن تكون عاملا مزعزعا للاستقرار .

في مناسبات مختلفة ، قطعت تعهدات بالوصول الى اتفاق واتخاذ تدابير ملموسة لإكمال انسحاب القوات المسلحة الاجنبية من جمهورية مولدوفا . وفي البيان المشترك الذي اعتمده في اسطنبول يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ رؤساء الاتحاد الروسي وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا ، ورومانيا بمناسبة اشتراكهم في مؤتمر دول منطقة البحر الاسود ، ذكر رؤساء الدول الاربعة ، في جملة أمور ، ما يلي :

"سيؤمن حياد الجيش الرابع عشر . وسيتقرر وضع الجيش ووقت واجراءات انسحابه خلال المفاوضات المقرر أن تبدأ في المستقبل القريب جدا بين الاتحاد الروسي وجمهورية مولدوفا" .

إن عدم إحراز تقدم في هذا الخصوص دفع بجمهورية مولدوفا الى أن تطلب من الامم المتحدة أن تساعد بجملة أمور منها ارسال مراقبين الى المفاوضات المولدوفية - الروسية المتعلقة بانسحاب الجيش الرابع عشر .

وفيما يتعلق بمشروع القرار المطروح علينا في الوثيقة A/47/L.19 ، ندرك أن جهودا بذلت لجعله مقبولا من جميع الاطراف المعنية . وكنا نفضل اتباع نهج أكثر بساطة في تناول الموضوع المطروح . إلا أنه وثيقة توافق آراء ، الامر الذي يزيد الى حد كبير من قيمته السياسية والعملية . ونأمل أن يسود حسن النية والإحساس بالاستعجال في تنفيذه .

إننا نعتبر مشروع القرار المقرر اعتماده خطوة هامة في إطار جهود الدبلوماسية الوقائية للامم المتحدة والدول الاعضاء بها . إن مشروع القرار يبعث برسالة واضحة عن كل حالة من حالات الوجود العسكري الأجنبي على أراضي دول أخرى دون الموافقة المطلوبة من جانب تلك الدول . ووفد بلادنا على استعداد للمشاركة في توافق الآراء لاعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.19 .

السيد غفورزاي (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد دولة افغانستان الاسلامية يهتم اهتماما خاصا بالبند ١٣٩ من جدول الاعمال "الانسحاب التام للقوات المسلحة الاجنبية من أراضي دول البلطيق" ، لان افغانستان نفسها عانت معاناة شديدة من نتائج التدخل العسكري الاجنبي والوجود غير الشرعي للقوات العسكرية الاجنبية في البلاد الذي دام لاكثر من تسع سنوات ، وصاحبه تدمير هائل وانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان .

إن وجود أية قوات أجنبية في أي اقليم على نحو يتعارض مع رغبات وطموحات شعبه يخالف قواعد القانون الدولي والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية . وبالتالي فهو غير جائز ولا يمكن تبريره .

ووجود قوات عسكرية أجنبية في أراضي دول البلطيق لا يمكن استثناؤه من المبادئ المذكورة آنفا وينبغي اعتباره متناقضا مع المبادئ المقبولة دوليا ، مثل احترام سيادة دول البلطيق وسلامتها الاقليمية واستقلالها .

لقد أسهم انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وبزوغ الاتحاد الروسي والدول المستقلة التي كان يتألف منها الاتحاد السوفياتي سابقا ، في تهيئة مناخ مؤات وايجابي في العلاقات الثنائية بين البلدان المكونة للاتحاد السوفياتي سابقا ، من ناحية ، وبين دول البلطيق ، من الناحية الاخرى .

اننا نعتقد أنه ينبغي للطرفين الاستفادة من ظهور هذا المناخ بما يعود بالفائدة على السلم والهدوء في المنطقة وفي العالم أجمع ، وكذلك على الصداقة والتعاون بين شعوب دول البلطيق والاتحاد الروسي ، مما يسهم في زيادة تعزيز السلم والاستقرار في العالم .

وكان من دواعي سرورنا أن نرى السبل الديمقراطية تعطى فرصة لتقود شعوب استونيا ولاتفيا وليتوانيا الى الحرية .

إن وفد افغانستان يرحب بالاتفاقات المبرمة مؤخرا ، وبالمحادثات الثنائية ، بشأن انسحاب القوات العسكرية الاجنبية الكامل من أراضي ليتوانيا ولاتفيا واستونيا . وفي رأينا أنه إذا كانت هناك رغبة صادقة في التعاون والثقة المتبادلة والتفاهم فإن الاطراف المعنية ستمكن الأمين العام للأمم المتحدة من أن يسعى جاهدا لتحقيق الأهداف الواردة في مشروع القرار المقدم تحت هذا البند ، والوارد في الوثيقة A/47/L.19 .

إن وفد افغانستان يؤيد مشروع القرار ، ويعرب عن الأمل في أن يصبح استخدام الدبلوماسية الوقائية مثلا يحتذى ، وذلك بتسوية المسألة قيد النظر بالطرق السلمية .

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كان يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أحد الأيام المجيدة والهامة في تاريخ الأمم المتحدة . ففي ذلك اليوم جرى الاعتراف أخيرا ، وعن حق ، بالواقع السياسي الجديد ، وكذلك بالحقائق التاريخية القديمة لدول البلطيق ، عن طريق منح العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لجمهوريات لاتفيا وليتوانيا واستونيا . وقد كان ذلك خطوة عملاقة على الطريق المؤدي للنظام العالمي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وبشيرا بأن الكثير من الدول الأخرى ستحقق قريبا استقلالها وسيادتها . وبعد ثمانية أشهر أصبحت جمهورية كرواتيا أيضا الى جانب البوسنة والهرسك وسلوفينيا ، اعضاء في الأمم المتحدة .

وليس هناك أدنى شك في أن من واجب المجتمع العالمي أن يحترم بالكامل السلامة الاقليمية لكل من لاتفيا وليتونيا واستونيا وسيادتها واستقلالها ، وأن يحميها ، إذا اقتضى الأمر . فلا يمكن وضع أية قوات اجنبية داخل الحدود المعترف بها دوليا دون موافقة الدولة المضيفة . ولا يمكن استثناء دول البلطيق من هذه القاعدة التي تمثل دعامة الاستقرار الاقليمي والعالمي . ولذلك ، تؤيد كرواتيا الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الاجنبية من أراضي لاتفيا وليتوانيا واستونيا . وأي تأخير جاد في هذه العملية ، بما يتعارض مع الجدول الزمني المتفق عليه ، سيعرض للخطر المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه المنظمة . وإن الخبرة الإيجابية المكتسبة من انسحاب القوات الاجنبية من بلدان أوروبا الشرقية الأخرى ينبغي أن تهتدي بها دول البلطيق أيضا .

والى جانب مشكلة وجود القوات العسكرية الاجنبية في البلطيق ، بدأت تبرز في تلك المنطقة مشاكل خطيرة تتعلق بحماية حقوق الانسان . ونحن نرى أن هذين النوعين من المشاكل يجب فصلهما ، ولا يمكن دراستهما في نفس السياق ، وإن جميع مسائل حقوق الانسان القائمة في دول البلطيق - وخاصة المشاكل المتصلة بالاقليات - يجب دراستها وحلها بعيدا عن قعقعة السلاح . إن وجود قوات اجنبية داخل أراضي دولة ذات سيادة تحت

ذريعة حماية ما لها ، أو ما للاقليات ، من حقوق اجتماعية وإثنية ولغوية ودينية ، لا يمكن تبريره بحجة أي مسعى للنهوض بحقوق الانسان . ويجب تسوية هذه المسائل بالطرق السياسية والقوانين الدولية ، مع الاحترام التام للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الانسان ، وبالتعاون الوثيق مع الهيئات والمؤسسات الدولية ذات الصلة .

وتؤيد كرواتيا بقوة الرأي القائل بأن الدبلوماسية الوقائية أفضل السبل وأكثرها كفاءة لتخفيف التوترات وتحقيق حلول عادلة ودائمة . وللاسف ، فشلت الدبلوماسية الوقائية في البلقان . فقد علمنا التاريخ الحديث في أراضي جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك درسا قاسيا عرفنا منه كيف يمكن أن ترتكب جرائم فظيعة باسم حماية حقوق الانسان لمجموعة ما . وعلينا ألا ننسى أن صربيا ، متذرعة بحجة انتهاك حقوق الصرب في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك ، استخدمت وجودها العسكري في أراضي هاتين الدولتين العضوين في الامم المتحدة لشن عدوان وحشي يرمي الى الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أراضيها .

إن تخفيف حدة التوترات التي قد تؤدي الى نشوء أزمات اقليمية جديدة أو توسيع القائم منها هو اليوم أحد الاهداف الرئيسية لعمل الامم المتحدة . وفي ضوء هذا الجهد يجب التمسك بمبدأين رئيسيين . المبدأ الاول هو الاحترام التام لحقوق الانسان والاقليات وحمايتها ؛ والثاني هو الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العسكرية الاجنبية الموجودة دون دعوة ، في أراضي الدول ذات السيادة الاعضاء في الامم المتحدة . وانتهاك أي من هذين المبدأين لا يمكن أن يبرر عرقلة تطبيق المبدأ الآخر .

وإننا إذ نؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة ، نحث جميع الاطراف - دول البلطيق والاتحاد الروسي - على المضي في طريق ايجاد حلول سلمية مقبولة لجميع الاطراف ، دون الربط بين عمليتين مختلفتين ، وبالتالي المساعدة على تعزيز الامن الاوروبي والعالمي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ثبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/47/L.19 .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار A/47/L.19 (القرار ٣١/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣٩ من جدول الأعمال ؟ .

تقرر ذلك .

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/47/23 ؛ A/AC.109/1097 - A/AC.109/1106 ، A/AC.109/1108 - A/AC.109/1113 ، A/AC. 109/1116 - A/AC.109/1120 ، A/AC.109/1123 - A/AC.109/1125) .

(ب) تقريرا الأمين العام (A/47/506 و A/47/649) .

(ج) مشاريع القرارات (A/47/L.16/Rev.1 و A/47/L.17 و A/47/L.18) .

(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/47/711) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اذكر الممثلين أن مناقشة هذا البند جرت في الجلسة العامة الحادية والستين ، المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر .

تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في مشاريع القرارات A/47/L.16/Rev.1 و A/47/L.17 و A/47/L.18 .

وأود أن أبلغ الجمعية بأن الجماهيرية العربية الليبية أصبحت من مقدمي مشروعي القرارين A/47/L.17 و A/47/L.18 .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت . واسمحوا لي بأن أذكر الوفود بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد بيانات تعليل التصويت بمدة عشر دقائق ، وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد كولبير (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى ، آسف لأن وفدي يجد نفسه مضطرا لأن يصوت ضد مشروع القرار الخاص بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/47/L.17) ، ومشروع القرار المتعلق بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار (A/47/L.18) .

لقد أعلنا ، في بيان وفدي في اللجنة الرابعة ، وفي مختلف بيانات تعليل التصويت وشرح المواقف في ذلك المحفل ، أننا نعارض بقوة الأفكار والصياغة البالية التي تمتلئ بها ، سنة بعد أخرى ، نصوص العديد من مشاريع القرارات والمقررات الخاصة بإنهاء الاستعمار . وبصفة خاصة ، نعارض بقوة الافتراض بأن تقرير المصير يعادل الاستقلال تلقائيا ، مع تجاهل وجود خيارات أخرى ، والإشارة إلى موضوعات لا صلة لها بإنهاء الاستعمار مثل الأنشطة العسكرية أو الفصل العنصري .

إن مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية العامة ، شأنهما شأن مثيليهما في السنة الماضية وفي سنوات عديدة سابقة ، لا يعبران عن الحقائق العالمية . والأسوأ من ذلك ، أنهما لا يعملان على الدفع قدما برغبات شعوب الأقاليم التابعة المتبقية ، ولا يزال أساس سياسات حكومتي هو أن رغبات تلك الشعوب ينبغي النهوض بها .

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد أسهم إسهاما هائلا في عملية تحرير الشعوب المستعمرة . وتقترب هذه العملية من نهايتها الآن ، في ضوء حقيقة أنه لا يوجد

اليوم إلا حوالي ٣٠ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي في العالم ، ومعظمها أقاليم صغيرة . ونحن نأسف لحقيقة أنه برغم الجهود التي بذلها وفدنا ووفود أخرى في المفاوضات غير الرسمية لم تنعكس التغيرات التي حدثت في العالم على النحو الواجب في مشروع القرار A/47/L.17 ، وأنه لا يزال يتضمن صياغات عفا عليها الزمن تتصل بالفصل العنصري في جنوب افريقيا والتعاون النووي مع جنوب افريقيا ، علاوة على أنها ، خارج نطاق المسألة قيد النظر .

وبالنظر إلى ما سلف ذكره ، سيضطر الوفد الروسي إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/47/L.17 .

ويود الوفد الروسي أن يعرب ، مرة أخرى ، عن الأمل في أن تكون الرغبة السائدة في أعمال هيئات الأمم المتحدة التي تتناول مشاكل إنهاء الاستعمار ، هي اعتماد قرارات متفق عليها تتصل مباشرة بالأقاليم المتبقية المستعمرة والتابعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/47/L.16/Rev.1 و A/47/L.17 و A/47/L.18 . وتقرير اللجنة الخامسة الخاص بالآثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروعي القرارين A/47/L.17 و A/47/L.18 ، وارد في الوثيقة A/47/711 .

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/47/L.16/Rev.1 ، "التعاون والتنسيق بين الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة عند قيامها بمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/47/L.16/Rev.1 ؟

اعتمد مشروع القرار A/47/L.16/Rev.1 (القرار ٤٧/٢٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تُصوت الجمعية الآن على مشروع القرار A/47/L.17 ، "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" .

طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوليفيا ، البوسنة والهرسك ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران جمهورية - الإسلامية ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لاتفيا ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، جزر مارشال ، موريتانيا، موريشيوس ، المكسيك ، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عُمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،

تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بيلاروس ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، استونيا ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، هنغاريا ، اسرائيل ، ايطاليا ، كازاخستان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، هولندا ، جمهورية مولدوفا ، رومانيا ، الاتحاد الروسي ، سلوفينيا ، تركيا ، أوكرانيا .

أُعتمد مشروع القرار A/47/L.17 بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل صوتين ، مع امتناع ٢٢ عضوا عن التصويت (القرار ٤٧/٢٣)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت الجمعية بعد ذلك على مشروع القرار A/47/L.18 ، "نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بليز ، بنن ، بوليفيا ، البوسنة والهرسك ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، الكاميرون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، جيبوتي ،

---

* بعد ذلك ، أبلغ وفدا الأردن والرأس الأخضر الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا- بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، اليابان ، كازاخستان ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لاتفيا ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، جزرمارشال ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عُمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، الاتحاد الروسي ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، استونيا ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، هنغاريا ، اسرائيل ، إيطاليا ،

لكسمبرغ ، هولندا ، بولندا ، جمهورية مولدوفا ، رومانيـــا ، سلوفينيا .

أُعتمد مشروع القرار A/47/L.18 بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل صوتين ، مع امتنـــاع ١٧ عضوا عن التصويت (القرار ٤٧/٣٤)* .

---

* بعد ذلك ، أبلغ وفدا الأردن والرأس الأخضر الأمانة العامة بأنهمـــا كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم . هل لي أن أذكر الوفود بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر مدة البيانات التي تلقى تعليلا للتصويت على عشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيدة كير (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت نيوزيلندا توا تأييدا لمشروعي القرارين A/47/L.17 و A/47/L.18 المتعلقين بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ونشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار . ويتماشى هذان التصويتان مع تأييد نيوزيلندا الثابت لمبادئ إنهاء الاستعمار .

ومما يؤسف له أن عددا من مشاريع القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار بدأ يتضاءل تأييدها بدلا من أن يتزايد . وهذا يصدق ، بالتأكيد ، بالنسبة لعدد من النصوص الاخرى المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي اعتمدتها الجمعية العامة في وقت سابق من هذه الدورة فالإشارة المتكررة في مشروعي القرارين A/47/L.17 و A/47/L.18 إلى أمور غير ذات صلة بمسائل إنهاء الاستعمار المتبقية ، أمر تأسف له نيوزيلندا أسفا شديدا . ويرى وفدي أن الإشارة في مشروعي القرارين إلى الفصل العنصري وجنوب افريقيا ليست في محلها وتنتقص من مبادئ إنهاء الاستعمار التي تكمن في جوهرهما . وإننا على ثقة بأن لجنة الـ ٢٤ ستبذل مزيدا من الجهود في العام المقبل لإصدار نصوص تنال تأييدا واسعا .

السيدة آدمسون (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفدي للتو لصالح مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/47/L.17 و A/47/L.18 والمتعلقين بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ونشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار .

والتصويت لصالح مشروعي القرارين يعكس تأييدنا القوي لقيام الامم المتحدة بدور متواصل في عملية إنهاء الاستعمار ، خاصة وأن عددا من الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي جزر صغيرة مجاورة لنا في جنوب المحيط الهادئ .

إلا أن دور الامم المتحدة هذا يجب أن يخضع باستمرار للاستعراض والتحسين لكفالة أن يظل متماشيا مع الظروف الخاصة السائدة في الاقاليم التي ننظر فيها . وإعادة استخدام صياغة لا تتسم بالتوازن ، وليست ذات صلة أو منافية للواقع أو كليهما معا ، في كل عام ، لا تخدم مصالح شعوب الاقاليم بل وتقوض مكانة ومصداقية عمليات إنهاء الاستعمار التي تضطلع بها الامم المتحدة ، وتثير جزع أولئك الذين ما فتئوا يؤيدون ، منذ زمن طويل ، عمل الامم المتحدة في هذا المجال - مثل استراليا .

وما يتضمنه مشروع القرار A/47/L.17 من إدانة قوية للتعاون النووي مع حكومة جنوب افريقيا ، بعد إبرام اتفاق الضمانات بين تلك الحكومة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتفتيش الذي قامت به بعد ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشآت النووية في جنوب افريقيا ، مثل ساطع على المشاكل التي يثيرها هذان النصان بالنسبة لوفدي .

وبالتالي ، يطالب وفدي اللجنة الخاصة بالنظر من جديد ، وبشكل متعمق ، في هذين المشروعين في العام المقبل ، بهدف الإبقاء على تأييد الجمعية العامة لعملها ، خدمة لمصالح الشعوب المستعمرة التي كُلفنا بالإشراف على تقدمها صوب تقرير المصير .

السيد فايف (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوت وفد النرويج تأييدا لمشروعي القرارين A/47/L.17 و A/47/L.18 المتعلقين بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ونشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار .

إلا أن وفد النرويج أعرب عن تحفظاته وخيبة أمله فيما يتعلق بالصياغة البالية المستخدمة في الفقرة ٩ من مشروع القرار A/47/L.17 ، نظرا لانضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم الانتشار ، وتوقيعها فيما بعد على اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . هذا علاوة على أن هذه المسألة لا تمت بصلة إلى مسائل إنهاء الاستعمار التي يجري النظر فيها تحت البند ١٨ من جدول الاعمال .

السيد ريبيرو تيلي (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوت وفدي لصالح مشروعي القرارين A/47/L.17 و A/47/L.18 اللذين يؤكدان من جديد مبادئ أساسية ، ويتضمنان أحكاما هامة نؤيدها تمام التأييد . بيد أنني يجب أن أعرب عن تحفظات وفدي بشأن بعض الصياغات ، والإشارة المتكررة إلى الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، في سياق مسائل إنهاء الاستعمار .

وترى البرتغال أن عملية إنهاء الاستعمار من المنجزات التاريخية التي حققتها الأمم المتحدة ، ونأمل أن تستكمل هذه العملية بنجاح في القريب العاجل ، وفقا للميثاق وللمبادئ الاساسية للمنظمة وقراراتها . إن ما نواجهه الآن هو تسوية المسائل المتعلقة بالأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي في العقد الاخير من القرن العشرين ، وهو عقد كرسته الامم المتحدة للقضاء على الاستعمار .

وفي ظل هذه الخلفية ، أود أن أذكر بالتعاون المستمر القائم بين الامم المتحدة والبرتغال ، بوصفها السلطة القائمة بالإدارة ، المسؤولة عن إقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي والذي ، للاسف ، لم تكتمل فيه بعد عملية إنهاء الاستعمار ، بالرغم من جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن .

إن البرتغال مقتنعة بأن استئناف المحادثات في الآونة الاخيرة مع إندونيسيا وجميع الاطراف الاخرى المعنية مباشرة ، تحت إشراف الامين العام ، خطوة هامة في الاتجاه السليم ، ويحدونا أمل وطيد أن تفضي هذه المحادثات إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية .

السيدة سوند (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لانضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم الانتشار ، ثم توقيعها على اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يأسف وفد السويد بشدة لإدراج الفقرة ٩ بصياغتها الحالية في مشروع القرار A/47/L.17 . إلا أن السويد ، آخذة في الاعتبار تأييدها المستمر لعملية إنهاء الاستعمار وحق جميع الشعوب في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير ، صوتت تأييدا لمشروع القرار ، على الرغم من اعتراضنا على هذه الفقرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يودون أن يتكلموا ممارسة لحق الرد .

واسمحوا لي أن أذكر الاعضاء ، بأنه وفقا لمقرر الجمعية لعامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر مدة البيانات التي يُلقى بها ممارسة لحق الرد على عشر دقائق للبيان الاول وخمس دقائق للبيان الثاني ، وتدلي بها الوفود من مقاعدها . أعطي الكلمة لممثل اندونيسيا .

السيد جيني (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ردا على البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال فيما يتعلق بتعليل تصويته على مشاريع القرارات A/47/L.16 و L.17 و L.18 ، يجد وفد بلادي نفسه مضطرا لاخذ الكلمة لكي يمارس بإيجاز حقه في الرد .

اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أكرر التأكيد على حقيقة أن شعب تيمور الشرقية قد مارس بحرية ، منذ ١٧ عاما مضت ، حقه المشروع في تقرير المصير ، في اتساق تام مع قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) .

وفي هذا المضمار جاءت النتيجة معبرة عن رغبة أهالي تيمور الشرقية الجلية والتي لا يمكن إنكارها في اختيار الاستقلال عن طريق ادماج إقليم تيمور الشرقية مع اندونيسيا .

ثانيا ، اخفقت البرتغال ، عند تأكيدها على موقفها كدولة قائمة بالإدارة ، في مراعاة الحقائق التاريخية لعملية إنهاء استعمار تيمور الشرقية . وينبغي التذكير بأن السلطات الاستعمارية في ديلي قد تخلت ، بكل بساطة ، في آب/أغسطس ١٩٧٥ ، وبطريقة غير مسؤولة على الاطلاق ، عن تيمور الشرقية بعد أن تركت الحالة تتدهور فيها لتصل إلى حد الحرب الاهلية . ولقد أساءت هذه السلطات تماما معالجة عملية إنهاء الاستعمار ، وبقيامها بذلك تكون البرتغال في الواقع قد تخلت عن مسؤولياتها بوصفها الدولة القائمة بالإدارة .

وهكذا تعبر الحقائق التاريخية عن نفسها . ثم أخذ شعب تيمور الشرقية حقه المشروع في تقرير مصيره بنفسه ، في اتساق تام مع قرار الجمعية العامة ذي الصلة .

وأخيرا ، فإن البرتغال ، مع ادعائها أنها تؤيد الحوار تحت رعاية الأمين العام من أجل السعي إلى حل مقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية المزعومة ، وتواصل حملتها للافتراء على إندونيسيا في كل محفل متاح . وليس هناك شك في أن مثل هذه الأعمال تقوض فرصة تهيئة مناخ مؤات للمباحثات التي تعقد بين وزير خارجية اندونيسيا ووزير خارجية البرتغال في الشهر القادم . ولا تزال اندونيسيا ، من جهتها ، ملتزمة بالحوار تحت رعاية الأمين العام .

السيد ريبيرو تيلي (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة على ما ذكره ، منذ برهة ، ممثل اندونيسيا بشأن مسألة تيمور الشرقية .

وأذكر ممثل اندونيسيا بأن مسألة تيمور الشرقية مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ أكثر من ١٦ عاما . وهذا يعني أن هذه المنظمة والمجتمع الدولي ، لم يعترفا على الإطلاق باكتمال عملية إنهاء استعمار تيمور الشرقية .

وقد منعت اندونيسيا حتى الآن شعب تيمور الشرقية من اختيار مستقبله السياسي بحرية ، انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة .

وأود كذلك الإشارة إلى أن اندونيسيا حاولت بشكل منتظم تحويل الانتباه عن مسؤوليتها الكبرى عن الوضع المروع الذي آل إليه الاقليم ، وعن المسألة الرئيسية المتمثلة في إكمال عملية إنهاء الاستعمار هناك ، بإلقاء اللوم كله على البرتغال وعلى السياسة الاستعمارية الماضية للحكومات البرتغالية السابقة فيما يتعلق بتيمور الشرقية .

إن شعب تيمور الشرقية ، مثله في ذلك مثل أي شعب مستعمر آخر ، لا يمكن أن ينتهي به الأمر إلى أن يجد نفسه يدفع ثمن أخطاء حكامه الاستعماريين أو تقصيرهم . فهذا أمر يتنافى مع العقل ، ويتعارض بشكل صارخ مع المبادئ والقواعد التي تناضل من أجلها الأمم المتحدة .

وليس للبرتغال أية مطالب إقليمية ، على الإطلاق ، في تيمور الشرقية . وتسترشد سياستنا كلية بهدف مناصرة الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب تيمور الشرقية ، وفقا للميثاق والقرارين ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) .

السيد جيني (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما سبق أن أكدنا في بياننا ، تم تنفيذ عملية إنهاء استعمار تيمور الشرقية وفقا للميثاق ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، منهية بذلك المركز الاستعماري للاقليم السابق ؛ وبعد ذلك اكتسب ادماج تيمور الشرقية في جمهورية اندونيسيا الصفة الرسمية في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦ ، بعد أن أصبحت تيمور الشرقية مقاطعتها السابعة والعشرين ، المتمتعة بحقوق وواجبات تتساوى مع تلك التي تتمتع بها المقاطعات الاخرى .

وفي هذا المضمار تجدر الإشارة إلى أن هناك اعترافا دوليا متناميا بقرار شعب تيمور الشرقية بأن يصبح مستقلا عن طريق الاندماج مع اندونيسيا . وينعكس هذا في تصويت الدول الاعضاء في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة على مشروع القرار الذي قدمته البرتغال بشأن "مسألة تيمور الشرقية" المزعومة ، والذي اعتمد بفارق صوتين فقط : فقد صوت ٩٦ بلدا ضده أو امتنع عن التصويت ، بينما صوتت أغلبية صغيرة ، أي ٥٠ بلدا ، لصالح القرار البرتغالي .

وفي كل دورة سنوية تلت ذلك منذ عام ١٩٨٣ ، كانت تؤجل مناقشة هذا البند ، لأن الجهود المبذولة لإيجاد حل مقبول لهذه المسألة تحولت إلى عملية حوار بين البرتغال واندونيسيا تحت رعاية الأمين العام .

وفي المحافل الدولية الاخرى أيضا توقف اعتبار مسألة تيمور الشرقية قضية ، مما يعكس تفهم المجتمع الدولي المتزايد للظروف الحقيقية المحيطة بعملية إنهاء الاستعمار والحالة الفعلية في المقاطعة .

ومنذ الاندماج انعكست بشكل جلي نية أندونيسيا الخالصة في إعطاء معنى للحرية التي نالها شعب تيمور الشرقية ، في جهودها المتواصلة صوب التنمية المتسارعة للمقاطعة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فضلا عن حماية الحقوق الثقافية والدينية ، التي لم يتمتع بها شعب هذه المقاطعة إطلاقا في ظل ٤٠٠ سنة من الحكم الاستعماري .

السيد ريبيرو تيلي (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستكون ملاحظاتي في غاية الإيجاز فلا أود سوى تذكير ممثل اندونيسيا مرة أخرى بأن مسألة تيمور الشرقية مدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ولم يحدث حتى الآن أن قبلت هذه المنظمة أي إجراء "للاختيار الحر" قامت به السلطات الاندونيسية في المقاطعة ، بل إنها أعادت التأكيد على حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير .

وقد فشلت إندونيسيا حتى الآن في الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تطالب بانسحاب جميع قواتها ، دون تأخير ، الاقليم الذي تحتله بصورة غير مشروعة منذ غزوها له في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ .

وأخيرا ، أود أن أكرر الإعراب عن أملنا في أن يفتح استئناف المباحثات تحت رعاية الأمين العام الأبواب أمام تقدم حقيقي صوب تسوية مقبولة دوليا لمسألة تيمور الشرقية .

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الرابعة (A/47/648)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننظر الآن في تقرير اللجنة الرابعة عن البند ١٨ من جدول الأعمال (A/47/648) ، بشأن ما تضمنه تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من فصول تتصل بأقاليم معينة لا تشملها بنود أخرى من جدول الأعمال .

أدعو مقرر اللجنة الرابعة إلى تقديم تقرير اللجنة .

السيد الباكر (قطر) ، مقرر اللجنة الرابعة : في هذه المناسبة التي أوشكنا فيها على إكمال العمل في لجنتنا قدر الإمكان ، آملين أن نكون قد أدينا ذلك الواجب على الوجه المرضي - وإن لم يكن ذلك ممكنا بدون روح التعاون التي سادت أعمال هذه اللجنة - أتشرف بتقديم التقرير النهائي للجنة الرابعة ، ذي الصلة بالبند ١٨ من جدول الاعمال ، الى الجمعية العامة لكي تنظر فيه .

ويتعلق التقرير الوارد في الوثيقة A/47/648 بالاقاليم غير المشمولة ببنود اخرى من جدول الاعمال ، والتي نظرت فيها اللجنة في إطار البند ١٨ من جدول الاعمال . ويتضمن التقرير ثلاثة مشاريع قرارات تتعلق بالصحراء الغربية ، وكاليدونيا الجديدة ، ومشروع قرار موحد عن انغيلا وبرمودا وتوكيلاو وجزر تركس وكايكوس وجزر فيرجن البريطانية وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان وساموا الامريكية وغوام ومونتسيرات ، ومشروعي نص توافق آراء متعلقين بجبل طارق وبيتكيرن ، ومشروع مقرر بشأن سانت هيلانه .

ومن شأن الجمعية العامة ، باعتمادها تلك المقترحات ، أن تؤكد من جديد ، في جملة أمور ، حق شعوب هذه الاقاليم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وتوضح ، في نهاية الامر ، بأن من حق شعوب تلك الاقاليم أن تقرر بنفسها مركزها السياسي في المستقبل ، وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق ، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وتطلب الجمعية العامة من الدول المعنية القائمة بالإدارة أن تتخذ كافة التدابير الممكنة للتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار ؛ كما تحث الدول القائمة بالإدارة على أن تعمل بمساعدة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، على تعجيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تلك الاقاليم .

وتؤكد الجمعية العامة مرة أخرى ، على أهمية ايفاد بعثات زائرة تابعة للامم المتحدة الى الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، بغية تمكين الامم المتحدة من أن تحيط إحاطة تامة بالاوضاع السائدة في هذه الاقاليم .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، تكرر الجمعية العامة ، في جملة أمور ، الإعراب عن تأييدها لبذل الأمين العام المزيد من الجهود لكي تقوم الأمم المتحدة ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، بتنظيم ومراقبة استفتاء لشعب الصحراء الغربية بشأن تقرير المصير ، وفقا للقرارين ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١) اللذين اعتمد بهما مجلس الأمن خطة التسوية للصحراء الغربية .

وتشير الجمعية العامة ، مع الارتياح ، الى بدء سريان وقف اطلاق النار في الصحراء الغربية في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وفقا لاقتراح الأمين العام الذي قبلته الطرفان ، وتؤيد محتويات الرسالة المؤرخة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، الموجهة من رئيس مجلس الأمن الى الأمين العام ، والتي شاطر فيها اعضاء المجلس ، الأمين العام الآراء بشأن ضرورة أن يتقيد الطرفان بدقة بوقف اطلاق النار ، والامتناع عن أي تصرف استفزازي يُعرض خطة التسوية للخطر ، وأعربوا عن أملهم في أن يقدم الطرفان تعاونهما الكامل الى الأمين العام والممثل الخاص ، في الجهود التي يبذلانها من أجل تحقيق تقدم سريع في تنفيذ الخطة ، وأن يبذلا جهودا استثنائية لكفالة نجاح الخطة .

وفضلا عن ذلك ، تدعو الجمعية العامة الأمين العام الى أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والاربعين .

وفيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة ، وبصدد ملاحظة أهمية التدابير الايجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية في ذلك الاقليم ، بالتعاون مع جميع قطاعات السكان ، بغية تهيئة إطار لتقدم الاقليم سلميا نحو تقرير المصير ، تحث الجمعية العامة جميع الأطراف المعنية على مواصلة حوارها بروح من التآلف ، وذلك لما فيه خير شعب كاليدونيا الجديدة بأكمله . وتدعو الجمعية العامة أيضا جميع الأطراف المعنية الى مواصلة العمل على ايجاد إطار لتقدم الاقليم سلميا نحو عملية لتقرير المصير تطرح فيها جميع الخيارات وتصون حقوق جميع مواطني كاليدونيا الجديدة .

أود ، بالنيابة عن اللجنة الرابعة ، أن أوجه عناية الجمعية العامة الى ذلك التقرير .

وقبل أن اختتم كلمتي ، أود أن اعرب عن الشكر لرئيس اللجنة الرابعة ، السيد ، غييرمو ملنديز - باراخونا من السلفادور ولنائبي الرئيس ، السيد جيمس كمبر من نيوزيلندا والسيد أولي موامبولو كوتو من جمهورية تنزانيا المتحدة ، على ما قدموه لي من توجيه ونصح ، مما أدى الى تسهيل مهمتي بصفتي مقرر اللجنة الرابعة .

وأود أيضا أن اعرب عن امتناني لأعضاء اللجنة الرابعة على ما قدموه لي من تعاون ومساعدة خلال الدورة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الرابعة المعروض عليها اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الرابعة ، أود أن أقترح على الممثلين أن نشرع في التصويت بنفس الأسلوب الذي اتبع في اللجنة الرابعة ، ما لم تكن الوفود قد أبلغت الأمانة العامة خلاف ذلك . وهذا يعني أننا سنجري تصويتا مسجلا حيثما أجري تصويتا مسجلا في اللجنة .

كما آمل أن نعتمد ، دون تصويت التوصيات التي اعتمدتها اللجنة الرابعة دون تصويت .

وتشرع الجمعية الآن في البت في مختلف توصيات اللجنة الرابعة .وسأطرح التوصيات على الجمعية الواحدة تلو الاخرى . وبعد البت فيها جميعا ، ستتاح الفرصة مرة أخرى للممثلين لتعليل تصويتاتهم .

ننتقل أولا إلى مشاريع القرارات الثلاثة التي أوصت بها اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٤ من تقريرها (A/47/648) .

مشروع القرار الاول معنون "مسألة الصحراء الغربية" .

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار الاول هذا دون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٣٥/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون "مسألة كاليدونيا الجديدة" .

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار الثاني هذا دون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣٦/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثالث معنون "مسائل انغيلا وبرمودا وتوكيلاو وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان وساموا الامريكية وغوام ومونتسيرات" .

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٣٧/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أوجه انتباه الممثلين إلى مشروعي نص توافق الآراء اللذين أوصت بهما اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٥ من تقريرها (A/47/648) .

مشروع نص توافق الآراء الاول معنون "مسألة جبل طارق" .

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع نص توافق الآراء الاول هذا دون اعتراض ، فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع نص توافق الآراء الاول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أما مشروع نص توافق الآراء الثاني فهو معنون "مسألة بيتكيرن" .

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع نص توافق الآراء الثاني هذا دون اعتراض ، فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع نص توافق الآراء الثاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل بعد ذلك إلى مشروع المقرر المعنون "مسألة سانت هيلانة" ، والذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٦ من تقريرها (A/47/648) .

وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

نتيجة التصويت :

المؤيدون : الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونـي دار السلام ، بوركينا فاسو ، الرأس الاخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو

كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - إسلامية) ، جامايكا ، كازاخستان ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عُمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، جمهورية كوريا ، الاتحاد الروسي ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون: استراليا ، النمسا ، بيلاروس ، بلجيكا ، البوسنة والهرسك ، بلغاريا ، الكاميرون ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، استونيا ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لاتفيا ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، مالطا ، جزر مارشال ،

ناميبيا ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، بولندا ، البرتغال ، جمهورية مولدوفا ، رومانيا ، ساموا ، سان مارينو ، سلوفينيا ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، أوكرانيا .

الممتنعون : المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل صوتين ، مع امتناع ٤٣ عضوا عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٨ من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في جميع تقارير اللجنة الرابعة .

---

* بعد ذلك أبلغت وفود الاردن وافغانستان وناميبيا الامانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

البند ١١٢ من جدول الاعمال

مسائل الموظفين : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الاول) (A/47/708)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لمقرر اللجنة الخامسة لكي يعرض تقرير اللجنة الخامسة .

السيد اوسيلا (الارجنتين) ، مقرر اللجنة الخامسة (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني أن اعرض على الجمعية العامة الجزء الاول من تقرير اللجنة الخامسة (A/47/708) عن البند ١١٢ من جدول الاعمال "مسائل الموظفين" . وكما ورد في الفقرة ٢ من التقرير ، فقد نظرت اللجنة في هذا البند في جلساتها ١٣ ومن ١٥ الى ١٧ ومن ١٩ الى ٢٢ و ٢٥ و ٢٨ .

وفي الجلسة الثامنة والعشرين ، وبعد مشاورات غير رسمية ، عرض ممثل هولندا ، بالنيابة عن رئيس اللجنة ، مشروع القرار A/C.5/47/L.2 المعنون "احترام امتيازات وحصانات موظفي الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها" .

وفي نفس الجلسة ، اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت .

وفي الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة (A/47/708) أوصت اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فاعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض عليها اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تقتصر البيانات ، إذن ، على تعليل التصويت .

وقد أوضحت الوفود في اللجنة الخامسة مواقفها فيما يتعلق بتوصيات تلك اللجنة ، وهي تنعكس في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

وأذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة اتفقت في مقررها ٤٠١/٣٤ على أن :

"تقتصر الوفود قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تعليل تصويتها مرة واحدة . أي إمّا في اللجنة أو في الجلسة العامة . ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة ."(المقرر ٤٠١/٣٤ ، الفقرة ٧) .

هل لي أن أذكر الوفود ، بأنه بموجب المقرر ٤٠١/٣٤ أيضا ، يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق ، وتدلي به الوفود من مقاعدها .

وأود أن أحيط الممثلين علما بأننا سنشرع في البت في مشروع القرار بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار المعنون "احترام امتيازات وحصانات موظفي الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها" دون اعتراض . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟ .

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٨/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة ، الذي يرغب في الإدلاء ببيان لشرح موقف وفده .

السيد سليتر (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشعر المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بالاغتباط لاعتماد الجمعية العامة دون تصويت مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة الخامسة (A/47/708) . ونحن نعتقد أن هذا القرار يعالج مشكلة خطيرة للغاية ، وندعو جميع الدول الاعضاء لضمان أمن وسلامة موظفي الامم المتحدة على أراضيها ، وكفالة احترام امتيازات أولئك الموظفين وحصاناتهم .

وقد فهمنا أن أحكام هذا القرار تطلب الى الامين العام أن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع ، وأن يلتمس آراء الجمعية العامة وقتما يرى ذلك مناسبا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نكون قد انهينا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٢ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥